الثـــورة الجينـــية والمـــرأة

أحمـد مغربي

مقدمـــة:

خصص كتاب الأكاديمية الأميركية للعلوم «البيولوجيا ومستقبل الإنسان»[١]؛ الصادر عام ١٩٦٨، فَصْلَهُ الأخير لعرض الخلاصات الأساسية حول علاقة تطور الإنسان بالعلم البيولوجي.

ربما تجدراليوم العودة لقراءة هذا الفصل، بعد ثلاثين عاماً تميّزت بأحداث جلّى أبرزها: التقدم الثابت في الحركة النسوية وبلوغها مرحلة الجندر، الثورة الجنسية في الستينيات وخُلاصاتها، وتسارع وقع التطور في العلوم البيولوجية خلال الشطر الأخير من القرن الحالي.

لقد كان القرن التاسع عشر قرناً للفيزياء الميكانيكية النيوتينية؛ واستُغرق معظم القرن العشرين في النسبية والكمومية؛ أما القرن المقبل فلعله قرنٌ للبيولوجيا بامتياز.

أول ما يلفت في ذلك الفصل المشار إليه آنفاً، هو تلك اللهجة الكليانية (Totalitarian) التي ترين على كلماته. إضافة إلى استصغاره شأو المرأة إلى حدّ تجاهلها التام، مما يعطيه رنّة ذكورية يصعب أن تخطئها الأذن. فيما يلي بعض المقتطفات المُعَبّرة:

«... على الرغم من امتلاك الإنسان القدرة على الانتقاء (Selection) لتركيبه الوراثي، فإنه لم يبدأ

---

(١) Group of American Scientists **«Biology and the future of human beings».** - the American Acadamy for sciences - 1968.

حتى الآن في استعمال هذه القدرة.... يمكن العلم البيولوجي البشر من اصطفاء أية صفة يتباين فيها الناس، (واحتمالاً) حتى الأداء الذهني أو القدرة الكلامية... أو تسجيل نتائج أفضل في اختبارات الذكاء. (لكن) الإنتقاء عملية قاسية. لكي نتمكن من التطور السريع يلزم أن نحصر التكاثر أساساً في من يملكون التراكيب الوراثية للصفات المرغوبة. لكن من يقرر هذه الصفات؟ لمن يوكل المجتمع مثل هذه القرارات؟

لقد حدثت تغييرات كثيرة في رؤية الإنسان لنفسه. كان لديه يوماً موقع متفرد في الكون، لكن ثورة كوبر نيكوس أحالته إلى مجرد قاطن لواحد من عدة كواكب. كان متفرداً بين الكائنات الحية، فحددت ثورة داروين مكانه بين ملايين الأنواع الأخرى،...لكن هذه السلالة البشرية تغلّبَتْ على قيود أصلها.

الإنسان بات يتحكّم بالطاقة الكامنة في نواة الذرة؛ وأضحى في مقدوره أن ينتقل بسرعة هائلة، وأن يُفلت من إسار الجاذبية. الإنسان لديه الآن القدرة على الاتصال مع أقرانه البشر بسرعة الضوء، وإمكانياته الذهنية تتوسع مع استخدام الكومبيوتر... لقد أمسى مُتمكّناً من الإمساك بزمام تطوره بنفسه، ومن توجيه هذا التطور. إن الكائن البشري، إبن الطبيعة، قد تجاوزها. أخيراً أصبح إنساناً. ليته يتصرف، إذن، وفق القوة التي تعطيه إياها كل هذه القدرات»[١].

تلك النصوص لا تعدم «رؤيوية» ما، تخالطها وتجعلها نوعاً من «سفر رؤيا» في منطق الانتقاء البيولوجي الإرادي. لكنها تقوم على الإفراط في التبشير. حين كُتِبَتْ تلك المقاطع لم يكن علم الوراثة والجينات قد حقق سوى خطوة أولى خارج إطار قدرته المحدودة، آنذاك، على تعيين الكروموزومين المحددين لنوع الجنس.

رغم ذلك تبالغ النصوص في مطالبتها بأن يكون لعلم البيولوجيا سلطات مُقَرّرة في انتقاء خصائص البشر وفي تحديد الخيارات الانجابية لمجمل النوع البشري.

إذا ما كان للإنسان وتطوره أن يكونا موضع انتقاء إرادي، فالأرجح أن المرأة ستكون على رأس القائمة. إنها وحدها التي تقرر إمكانية تنفيذ أمور من نوع «حصر التكاثر» الذي تعنى به العبارات السابقة. هل هو تخمين أم مجرد افتراض نقاشي؟ إنه تجربة تاريخية وحتى راهنة وحادة.

كان في وسع النص البيولوجي الآنف الذكر، أن يبدو بريئاً لو لم تسبقه تجربة دامية

(١) Ibidem.

في الانتقاء الإرادي للصفات والسمات البشرية عبر السيطرة الجائرة على التكاثر وخصوصاً ضد النساء وهو ما تمثل بتجربة اليوجينيا (Ugenia).

في العام ١٩٣٣ أقرت الحكومة النازية «قانون الوقاية من إنجاب أطفال يحملون أمراضاً وراثية»؛ والذي صيغ ليشمل أولئك الذين يعانون أمراضاً مثل الشيزوفرينيا والهوس الدوري والكآبة الشديدة والتأخر المدرسي(١).

في ظل هذا القانون فرضت الدولة النازية التعقيم الإجباري على ٣٥٠ ألف امرأة في ألمانيا وحدها، بين الأعوام ٣٤ـ ١٩٣٩(٢).

لاقى الأمر هوى في الولايات المتحدة حيث قامت ٢٤ ولاية بفرض قوانين الانتقاء الوراثي عبر التعقيم الإجباري، خصوصاً على النساء، واستمر الأمر حتى أوائل الأربعينات(٣).

لكن أمر اليوجينيا لم يقتصر على ألمانيا النازية وأميركا فقد كشف النقاب مؤخراً عن استمرار فرض التعقيم الإجباري، وخصوصاً على النساء، في البلدان الاسكندنافية: رمز الديمقراطية والرفاه الاجتماعي والجنة المفترضة لحقوق المرأة.

استمر هذا الأمر نحو أربعة عقود (حتى أواسط السبعينات) وعقمت خلالها كُرهاً، حوالي ستين ألف امرأة. الأسباب كانت محض عرقية: مجرد فرض الصفات المرغوبة للعرق النورماندي(٤)، لكن اليوجينيا ليست محض ذكرى من الماضي، بل إنها وصف واقع الحال في السياسة الانجابية المُعتمدة حالياً من قبل الدولة في الصين الشعبية؛ ذلك البلد الذي يقطنه ما يزيد عن خمس الجنس البشري برمّته، تُعلن الحكومة أنها تمارس سياسة الانتقاء الإرادي للصفات الوراثية (اليوجينيا) وتفرضه على خمس سكان الأرض، وبموجب تشريع اسمه «قانون اليوجينيا» (١٩٩٣)(٥).

وقد لاحظت د. فيرونيكا بيرسون، الأخصائية الاجتماعية في جامعة هونغ كونغ، أن

---

(١) J.E. MEYER: **The fate of the mentally Ill in Germany during third Reich.** in the psychological Medicine - March - 1998 london.

(٢) V.PEARSON: Population Policy and Eugenics in china in: the British Journal of Psychiatry - July - 1995 london.

(٣) G.E.ALLEN: **The Eugenics Age Revisited.** in: Technology Review - sep 1996 Massachustess.

(٤) J.WALSH: Eugenics: Unnaturel Selection TIME - sep. 1997 - Amesterdam.

(٥) Y-PENG: **China's experience in population matters** - in: Population and developpement Review - July - 1994 London.

هذا التشريع يطالب الأطباء بنصح المقدمين على الزواج أن ينهوا الحمل إذا ما اتّضح أن الجنين يحمل مرضاً وراثياً ربما نجم عنه إعاقة أو مرض خطير.

لا يفوت القانون، كما لاحظت بيرسون، مصادرة حق المرأة في اتخاذ قرار الإجهاض بنفسها، وذلك عبر إشراك آخرين يسميهم القانون بـ«الوصاة» في هذا القرار[١].

ماذا تقول هذه التجربة في اليوجينيا؟ يظهر هذا التفاعل بين مسار العلم البيولوجي وقضية المرأة، إلا أنه لا يتم إلا عبر «وسط» اجتماعي.

في الحالات الأربع (ألمانيا، أميركا، البلدان الاسكندنافية، الصين) قام العلم بدفع دعاوى امتلاكه للمعرفة والقدرة المطلقة. لكن توجيهه، في مجتمعات يسودها تسلّط ذكوري، بهدف النيل من المرأة لم يتحقق إلا بواسطة أداة هي الدولة القوية.

إن التفاوت في طبيعة النظم السياسة، في حد ذاته، لم يفد قضية المرأة. والأرجح أن العلم لم يكن سوى عتلة أو ذريعة استخدمتها الدولة، في النماذج الأربع، لدعم خطابها السياسي رغم التباين النوعي في مضمون ذلك الخطاب. لذا، فإن الأقرب هو القول بأن حقوق وحرية المرأة إنما يقع جذرها في مجال الحقوق والحريات الفردية.

النقاش السابق يعرض السياق العام الذي حاولت هذه الدراسة من خلاله أن تستكشف مواضع التفاعل بين تطورات العلم وقضايا الحركة النسوية.

I ـ المسوح الجينية وقضية المرأة

١ ـ مشروع الجينوم البشري

نشأ مشروع الجينوم البشري أساساً نتيجة مبادرات جذرية قام بها علماء البيولوجيا في أميركا خلال الثمانينات. أبرز المبادرات مؤتمر جامعة ألموس (١٩٨٦) حيث وصف المشروع باعتباره «الكأس المقدسة» لعلم الوراثة والجينات[٢]. كذلك برزت حينها مبادرات هامة، وأقل قوة، أتت من علماء في اليابان والسوق الأوروبية المشتركة[٣].

يعبر الأمر عن ضخامة وخطورة المشروع الذي عُرِضَت صياغة لأهدافه المُحَدَّدة

(١) J. BANISTER: **China's changing population** - stanford university press - 1987 stanford.

(٢) Daniel Kelvis & leory hood - **The code of codes** - Harvard University press - 1992.

(٣) World Health Organization - Site on the Internet - updated material 1997.

على الكونغرس الأميركي (١٩٩٠) بهدف الموافقة عليها والحصول على التمويل الذي يلامس حدود خمسة بلايين دولار.

المشروع الشامل هو جمع ضخم من جهود مُنسّقة هدفها فك شيفرة التركيب الوراثي للجنس البشري. يعني ذلك التعرف على كل سلاسل الدنا (DNA) والتي تقدر بنحو ثلاث ملايين «حلقة» وتشتمل على نحو ١٥٠ ـ ٣٠٠ ألف جين، هي الخارطة الوراثية للإنسان.

هذا التركيب كفيل بأن يملأ، كِتابةً، نحو مليون صفحة فولسكاب عادية الحجم.

يتضمن مشروع الجينوم البشري مرحلتين أساسيتين؛ إذ يمثل رسم الخارطة الجينية الكاملة مرحلته الأولى؛ ويتوقع الانتهاء منها بين الأعوام ٢٠٠٥م و٢٠١٥م.

المرحلة الثانية تتضمن فهم آليات العلم المُعَقَّدة لهذه البنية الجينية، في علاقاتها بعضها مع بعض، وكذا في استجاباتها في حالات الصحة والمرض، وكيفيات تفاعلها مع البيئة الواسعة للإنسان.

هذا شق أشد طموحاً وتطرفاً، ولا يعرف أحد ما إذا كان إنجازه ممكناً، في الأصل[١].

المرحلة الأولى هي العمل الجليل الذي يتنكب العلماء لإنجازه الجهود الكثيفة المدعومة بالأموال الطائلة وبالدعم التقني الضخم من قِبَلِ أخصائيي المعلوماتية.

حتى الآن أُمكِن التعرّف إلى نحو واحد في المائة من الخارطة التفصيلية للجينوم البشري. هو قدر ليس بالهين، ففي الثمانينات كانت هذه المعرفة صفراً. وحتى اللحظة فإن العدد الفعلي للجينات البشرية هو رقم غير معروف تماماً.

الأهم من ذلك أن الأكلاف الباهظة تؤشّر على مسألة أضحى من الصعب تجاهلها: إن استمرار المشروع رهن باستمرار ضخ الأموال من «الجهات المموِّلة». وبين الممولين شركات التأمين والخدمات الصحية وشركات الأدوية: تلك مؤسسات وتوظيفات تتعاطى مع معطيات الربح الاقتصادي وقوى السوق. إضافة إلى التمويل الحكومي طبعاً.

إذن، فالمشروع العلمي المذهل يأخذ الاقتصاد في الاعتبار أيضاً، إذ ليس ممكناً إغفاله. إنه لأمر فائق الدقة والوزن في آن معاً. وإذا قُدِّر لمشروع الجينوم البشري أن يدخل عالم الطب والمجتمع، فسيدخله من باب تعميم إجراء الفحوص الجينية في مرحلة

(١) Angust Clarke - «Screening for Genetic Susceptibility to disease» - British Medical Journal September. 1995 london.

ما قبل الولادة (Genetic pre-Natal Testing) لكن الفحوص الجينية لمرحلة ما قبل الولادة لا تشتمل، حتى الآن، إلا على التعرف إلى الأمراض الوراثية والتعرّف إلى جنس الجنين. ولأن اعتبارات السوق هامة، فإن هذه الخدمة هي موضع إقبال واهتمام عاليين من قِبَل شركات التأمين والخدمات الطبية.

في لبنان، يمكن رؤية بداية الأمر في المشاريع والتوجهات الصحية التي تتناول أمراضاً مثل التلاسيميا.

إن الترجمة العملية لما تكوّنه الوقاية الجينية هو أن تؤدي اختبارات ما قبل الولادة إلى التَعَرّف على القابليات المرضية في الأجنّة أو لدى الأمهات والآباء. يستتبع ذلك أن قرارات هامة تصبح قيد البحث، مثل الإجهاض أو منع أفراد بعينهم من الزواج أو من الإنجاب عقب الزواج. ماذا وكيف سيكون الأمر مع مَنْ لا يلتزمون النُصْحَ الجيني؟! كيف سيتم التعامل مع أطفالهم لاحقاً؟ كيف ستكون عليه النظرة الاجتماعية، أو ما قد يتأسس عليها من إملاءات أو تشريع تجاه مَنْ يحملون قابليات مرضية؟ مجرد عينات من الأسئلة التي لا تنتهي والتي تصل، ربما، إلى حدّ الدخول المباشر في معترك السياسة؛ خصوصاً إذا ما قُيّض للفحوص الجينية أن تأخذ مداها وتصبح هي الأساس في نظام الرعاية الطبية في المجتمع.

هنا تصبح المرأة في قلب هذا النقاش، وكذلك علاقاتها مع جسدها وحملها واختياراتها. ولأن الحركة النسوية استطاعات أن تُحقق قدراً ظاهراً من القوة، يبدي الجميع (أطباء، صنّاع قرار، ساسة، شركات... الخ) إهتماماً فائقاً بمشروع الجينوم البشري.

لعل ذلك ما دفع البروفسور جيمس واطسون، الذي يقود المشروع، إلى اقتراح تخصيص ١٠٪ من مجمل الموازنة المرصودة للمشروع، وذلك للتعامل مع القضايا الاجتماعية والسياسية والأخلاقية التي يثيرها. البعض رأى في هذه الحصافة ضرباً من التخابث الذكي. ذلك أن معارضة نسوية قوية (إضافة إلى التشكيك العلمي والعملي) ربما أدت إلى إجهاض المشروع؛ أو إلى إعادة صياغة أهدافه وتوجهاته وبالتالي التأثير على مُجمل المصالح المرتبطة به.

٢ ـ الخبرة النسوية إزاء الفحوصات الجينية

لا يُشكل التقدم الجاري في العلوم الجينية حالة لا سابق تاريخياً لها. الحركة النسوية لها ماض يعتدّ به في التعامل مع معطيات العلوم، خصوصاً البيولوجية منها.

يُمكن القول إن تاريخ تلك الخبرة يكاد أن يتطابق مع مسار التحوّلات الأساسية في الحركة النسوية. التحوّلات المشار إليها تتمثل في انتقال قضية المرأة من حركة إزالة الفوارق (Addition Movement) إلى ولوجها المرحلة النسوية (Feminism). تلك المرحلة واكبت تاريخ بدء تطبيق الفحوص الجينية ونضال الحركة النسوية من أجل الحصول على الحق في الإجهاض[١].

أما القفزة الحالية في الفحوص الجينية، لمرحلة ما قبل الولادة وغيرها؛ وإمكان تحولها إلى عصب في الخدمات الصحية، فإنها قفزة تترافق مع دخول الحركة النسوية إلى مرحلة الجندر.

لعل أوجز تعريف للجندر هو أنه توجّه فكري وثقافي موضوعه التدقيق الناقد للمعطيات الحضارية التي تعتمد التمييز بين الجنسين؛ إذ يسعى الجندر إلى التأثير على مواضع الفوارق بين الرجل والمرأة والتي لا تستند إلى الفارق «الطبيعي» بينهما. هذه الفوارق تأتي غالباً ممّا ترسخ في سياق العلاقة التاريخية بين الجنسين والتي سادها تسلّط ذكوري تجاه المرأة.

إذن، هو أمر يظهر في مناحي الحياة والحضارة؛ وقد يطال اللغة، أو السلوك، أو القيم، أو النظام الاقتصادي... الخ.

إنطلاقاً من التعريف أعلاه، يمكن الاستنتاج أن الجندر قوامه النقد القوي لفكرة إقامة خطوط من التمييز الاجتماعي اعتماداً على محض الفوارق الطبيعية، كتلك التي تمليها البيولوجيا مثلاً. فالجندر يُشابه حركة مناهضة التمييز العنصري ومناهضة دعاوى العداء للسامية... الخ أما المستجد الراهن في علاقة قضية المرأة بالعلوم الجينية، فيتجلى في ثلاثة عناصر متداخلة:

أ ـ دخول الحركة النسوية في مرحلة الجندر مع تسلحها بقدرات اجتماعية وسياسية تنبع من موقع المرأة في الاجتماع والحضارة عموماً.

ب ـ الاتساع الانفجاري في مدى شمولية الفحوص الجينية، والاختبارات الراهنة أو القريبة (مثل الجينوم) كفيلة بأن تكشف عن كافة أصناف وخطوط الوراثة.

جـ ـ التقدم العلمي الراهن حقق نتائج مذهلة، لكنه جعل الجينات، في أذهان الناس،

(١) Brenda Mc Givern - Site on the Internet - updated materiel, 1995.

وكأنها ضرب من السحر. تلك صورة خاطئة وخيالية تبدو فيها الجينات وكأنها قادرة على كل شيء.

الناشطة في الحركة النسوية، د.أ.ي ليبمان، تحذر من مغبة ما يترتب على الأمر الأخير، الذي تُسميه «وَرْثَنَة» أو «جَيْنَنَةْ». ليبمان تدعو إلى التعرف على الحقائق التقنية الفعلية لعلوم الجينات، بدل جعلها مشجباً سهلاً يُعَلّق عليه تفسير شتى أصناف الاختلافات بين الأفراد والشعوب. ذلك أمر لا سند علمياً له إطلاقاً، وإنما يؤدي إلى الإقلال من شأن الأثر الراجح للعناصر الأساسية في الحضارة الإنسانية كمثل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأثر العمران، والبنية السيكولوجية، ودور المؤسسات، وأثر التقانة[١]... الخ.

إذن، جلي أن الميل إلى «الوَرْثَنَة» يُهدد بتشتيت جهد الحركة النسوية، إذ لا يعود لسعيها أي معنى طالما أن كل الأمور تحصر في الجينات. والإنسان لا يمكن اختزاله إلى مجرد جينات وبيولوجيا: هذا معطى أساسي في نظرة الجندر.

أما في السياق التاريخي، فلعله من المفيد الإشارة إلى أنه في العام ١٩٤٩ تم تعيين الكروموزوم الخاص في تحديد نوع الجنس (ذكراً أو أنثى) عن طريق تحليل صبغي. في عام ١٩٥٥، طُبقت هذه الطريقة على خلايا الجنين التي تؤخذ من السائل الرحمي الذي يحيط به (Amniotic Fluid)، عن طريق شفطها بواسطة إبرة خاصة. اشتهرت هذه الطريقة باسم «ثقب السَّلي» (Amnoicentesis)، وفي خلال سنوات قليلة شاع اختبار ثقب السلي وأضحى خدمة طبية أساسية ومستقلة قُدِّمَتْ روتينياً في المستشفيات البحثية الكبرى أولاً، ثم في معظم المستشفيات وقد أجرى عدد كبير من النساء؛ في كندا وأميركا وبريطانيا ودول غرب أوروبا اختبار ثقب السّلي. يصعب الحصول على رقم دقيق لهذا العدد الوافر لا ريب؛ نظراً إلى أن اللجوء إلى الاختبار سار بمعدلات مطرّدة. يرجع ذلك إلى حصول تحوّل حاسم. فعند بداية تطبيق اختبار معرفة جنس الجنين لم تكن الحركة النسائية ناشطة ولم يكن الحصول على الإجهاض غير العلاجي (أي الانتقائي) أمراً سهلاً، حتى في القارة الأوروبية والولايات المتحدة. لكن الحركة النسوية ما عتمت أن نشطت واحتلت مركز الحدث، قوة تلك الحركة جاءت أساساً من المجتمع (بما فيه السياسة) وتمحورت حول أمور مثل: الحقوق الجنسية، الحق في الطلاق والانفصال، المساواة في الأجر والوظيفة والفرص الاجتماعية الخ. وقد جعلت الحركة

(١) A. lipman etal - Site on the Internet - updated material, 1993.

النسوية، منذ أواسط الستينات، موضوع الإجهاض الانتقائي في صلب نقاشاتها. ثم تمكنت لاحقاً من إعطائه قوة التشريع، أي الحصول قانوناً على الحق في الإجهاض، بناءً لطلب المرأة، خلال المراحل المبكرة من الحمل.

بالطبع، تلك أمور جرت مع كثير من التفاوت. وخلال تلك الفترة عينها، كان اختبار ثقب السّلي يُقدم معلومات أخرى أهمها الكشف عن بعض الأمراض المرتبطة بالتخلف العقلي مثل متلازمة داون (Trisomic 21)، وداء «هانتكنتون» (Hunting ton's Disease) وكانت النتيجة أن أعداداً متزايدة من النساء قمن بإجراء الفحص. تلك نتيجة يجدر إمعان النظر طويلاً فيها، فهي تحمل تناقضات قوية.

على أية حال، كانت الصورة أبعد ما تكون عن أي تبسيط. في مجتمعات مثل الهند والصين، لعبت القوى الاجتماعية والسياسات الحكومية دورها في جعل الحق في الإجهاض، يتحول إلى قمع ضد المرأة. غالباً ما دفعت الأسر النساء إلى «اختيار» الاجهاض عقب معرفة جنس الجنين، خصوصاً إذا ما كان الطفل المقبل أنثى. يظهر ذلك بجلاء في تجربة مقاطعة جنسو في الصين، على سبيل المثال؛ وفي بعض المقاطعات الهندية.

في الغرب، مالت الحركة النسائية إلى تأييد الحق في الإجهاض بناء على قيم ليبرالية ومفاهيم ديمقراطية. لقد صيغت، في مطالع السبعينات، شعارات مثل «الرعاية تهم» (Care Cares) كعنوان لتوجهات عامة سلمت بحقوق وحرية النساء في التصرف بأجسادهن وقراراتهن التكاثرية.

لعل الصورة الحالية لا يغيب عنها وجود ضروب من التحفظات والتفاوتات وبعض التعارضات داخل الحركة النسوية؛ وهو أمر مألوف في الحركات الاجتماعية ذات القاعدة الواسعة.

٣ ـ الجندر وآفاق الفحوص الجينية.

واكبت الثورة الجينية دخول الحركة النسوية مرحلة الجندر، لذا لا يبدو مستهجناً أن تستجلب الفحوص الجينية المتقدمة (مثل الجينوم) كوامن النقاشات الماضية وأن تضيف إليها أبعاداً شاسعة. هذا المزيج فائق الحساسية ومرشح لاحتمال الانفجار.

قبيل الولادة الاستنساخية للنعجة دوللي، صدر كتاب عن جامعة ماساشوستس عنوانه «النساء والفحوص في مرحلة ما قبل الولادة: مدخل إلى المواضيع». الكتاب يتضمن عرضاً لآراء مفكرات بارزات في الحركة النسوية في الغرب، حملت كلها نبرات

الاحتجاج والنقد القوي بل وحتى الإدانة[١]. هذا الكتاب، وهو الأول من نوعه في تاريخ الحركة النسوية، هو مجرد مؤشر ويعبر عن اتجاه متجانس على أية حال. لكن أول ما يبرز في الصورة العامة حيال تقدّم علوم الجينات، هو وجود درجة عالية من التشوش في المفاهيم واختلاط الأمور بين تطرف في التفاؤل حيال العلم وتشدد في التحفظ حيال وجود تنظيم قوي للتحكّم في أمور المرأة؛ خصوصاً وأن هذا التحكّم يستمد أساسه من العلم.

ثمة مثالان على هذا التشوش المعرفي. أولهما يبيّنه كتاب عنوانه «مفاهيم مغلوطة: التنظيم الاجتماعي للاختبار وللتقانة الانجابية الجديدة» (١٩٩٣). الكتاب صادر في كيبك ـ كندا، ويحمل تواقيع لباحثات من الحركة النسوية في أميركا وكندا. عنوان الكتاب يعبر عن مقاصده، لكن يسوده أيضاً النقد والمحاجّة ضد سلطة العلم في معظم نصوصه.

أما المؤشر الثاني فيبرز بوضوح لدى مطالعة النتائج التقويمية لورشة عمل نسائية دولية عقدتها جامعة ماسا شو ستس (١٩٩٦) لتقصّي آراء النساء حول مشروع الجينوم البشري. الخلاصة تركز على درجة التشوش في المفاهيم وفي أسس التقويم لدى المشاركات اللواتي تَمّ اختيارهن من صفوف الناشطات في الحركة النسائية العالمية[٢]. إن جزءاً أساسياً من هذا التشوش مردّه، إلى عدم وضوح صورة المعلومات التقنية حول المواضيع المتصلة بالجينات. لذا فإن التعرف إلى تفاصيل أمور ذلك العلم هو خطوة لا غنى عنها للتوصل إلى صياغة الاستنتاجات والمواقف حول علاقة تقدم علوم الجينات مع قضية المرأة. ذلك شرط بديهي.

يمكن الاستطراد للقول بأن هذا الأمر رافقه أيضاً تشوش مفهومي (أبستميولوجي)، ربما هو تعبير عن سمة عامة في العصر الحالي؛ أي عالم اختتام عصر الأيديولوجيات الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة.

لعله من المجدي القول إن الفلسفة مدعوة إلى تجديد أسس المفاهيم وإعادة صياغة الأسئلة الكبرى، في ضوء مستجدات العلم والحضارة. ربما تفيد المبادرة الفلسفية المرجوّة في الفكر الإنساني العام، ومن ضمنه الحركة النسوية. وقد يجري بناء الفكر في سياقات معاكسة أو مغايرة، كأن يؤدي التفاعل اليومي مع القضايا التفصيلية إلى وضع «بنية نظرية» أو حتى بناء فلسفي. وهي أمور مرهونة بالمستقبل.

---

(١) K. Rothenberg - Site on the Internet - updated material, 1997.

(٢) Massachusetts University - Site on the Internet - updated material, 1996.

إضافة إلى التشوش، هنالك قلق يدفع إلى إعادة النظر في المفاهيم المتداولة داخل الحركة النسوية، والتساؤل عن مدى مواءمتها لمرحلة الجندر. ليس المقصود هو نقضها والذهاب إلى «الموقع الآخر»، إنما هو إعادة تحديد وتجديد تعريف هذه المفاهيم. المثال الأبرز هو النقاش حول الحق في الإجهاض، ذاك الذي اعتبر طويلاً قدس أقداس الحركة النسوية. تنهض المحاجّة حول الحق في الإجهاض (الاختياري) على ملاحظة أن الميل إلى تعميم الفحوص الجينية المتقدمة سيؤدي إلى حدوث تمايزات بين الأفراد والفئات الاجتماعية بفعل قوى الدولة والشركات[١]. سيبدو الإجهاض عموماً، (وحتى الاختياري)، وكأنه إنفاذ لسلطة الأقوى.

تاريخياً، إمتلكت الحركة النسوية باعاً واسعاً في درء قوى الدولة، لكن ماذا عن الشركات التي تزداد عملقة ونفوذاً في مرحلة العولمة؟ هذا ليس خيالاً ولا حتى تطلعاً صوب الاحتمالات المستقبلية. إنه الواقع اليوم، حيث تعمد الكثير من الشركات الكبرى إلى طلب الفحوص الجينية مع التأكيد الشكلي على عدم إلزاميتها بهدف معرفة «التكاليف» الاحتمالية للموظف والتي ستكون أعلى إذا وُجد الاستعداد (وليس حتى المرض الفعلي) للإصابة بأمراض مثل السكري أو الضغط؛ أو ربما مجرد «الميل» لتعاطي الكحول مثلاً (رغم ضعف السند العلمي في هذا الصدد).

إذن، هل ستستعمل حركة الجندر منطق الدفاع الثابت عن ممارسة الحق في الإجهاض حتى في أوضاع يصير فيها هذا الحق مفروضاً على النساء؟ بل إن ممارسة «الاختيار» تبدو وكأنها تؤيد هيمنة القوى الأكثر نفوذاً والحط من القيمة الإنسانية لفئات اجتماعية مثل المعوقين، الملونين، أصحاب الاستعدادات الوراثية للأمراض، وحتى النساء أنفسهن، كما في حال الاختيار المسبق لجنس المولود.

سياق إعادة صوغ المفاهيم يجعل من مسألة اشتراط الحصول على ما يسمى بـ«موافقة عليمة» (Informed Consent)، مجرد ورقة توت لا تحجب ضخامة الضغوط الفعلية، وتؤدي إلى تسويغ احتواء الحركة الجندرية لتضحي جزءاً من تأييد الأمر الواقع. من يضمن عندها أن لا تنسحب الآليات عينها على موضوعة التجارب الجينية، والتي تهدد بتحويل أجساد النساء وأجنّتهن إلى مسرح للتجارب.

إنه تحدّ، بل لعله التحدي الأكثر بروزاً في عصر الجندر.

(١) S. Rose etal - Not in our genes - Pantheon Books - 1984 London.

II ـ التقانة الانجابية الجديدة وقضية المرأة

١ ـ الخبرة النسوية مع التقانة الانجابية: نظرة عامة

لم تكن التقانة الانجابية على الأرجح، عادلة دوماً مع المرأة، أقله إلى الآن، ونادراً ما ساوت، في التعامل والحقوق، بين الجسد النسوي ونظيره الذكوري، كما سيتضح لاحقاً.

منذ الخمسينات استطاع العلم التوصل إلى تجميد الحيوانات المنوية ثم إعادة استعمالها عند اللزوم؛ وبذا تم تمديد العمر التكاثري للرجل في شكل قوي[١].

العام ١٩٥٣ شهد أول حالة حمل استعملت فيها حيوانات منوية مجمدة أعيد تسخينها واستخدامها للإلقاح. هذا الإنجاز العلمي حدث في الولايات المتحدة.

في العام ١٩٨٤ سارت الأمور في الاتجاه ذاته عندما تمكّن الأطباء في أوستراليا من استيلاد أول طفل عبر تقانة إعادة تسخين جنين سبق تجميده (Frozen Embryo). هذه الطريقة تحفّها المخاطر إلى الآن وتصل نسبة نجاحها إلى ٢٥٪[٢].

اللافت أن البويضات النسوية، تلك التي تعطي كل أنثى واحدة منها في كل حيض، لم تشكل مجالاً لأي إنجاز علمي؛ إلا عند العام ١٩٩٧. أما انعدام العدالة فيبدو واضحاً من حقيقة أن الذكر يعطي حيوانات منوية حتى بلوغه مرحلة متقدمة في العمر، عكس الأنثى التي تتوقف عن الحيض وإعطاء البويضات في خمسينياتها. إضافة إلى أن الرجل يضخ الملايين من الحيوانات المنوية في كل قذف، في مقابل بويضة واحدة لكل امرأة في الشهر.

أما العمر الإنجابي (أو التكاثري) للمرأة فهو تلك السنوات التي تمتد بين سن البلوغ وظهور أول طمث، إلى انقطاع الدورة الشهرية في التحول الذي درجت اللغة، ذكورية الجذر، على الإشارة إليه باسم «سن اليأس». كأن المرأة هي مجرد واضعة بويضات، فإذا انتهت تلك الوظيفة البيولوجية لم يعد للمرأة من محل سوى... اليأس.

لكن بلوغ مرحلة توقف الحيض حتّم دوماً على النساء أن يأخذن وجود نهاية لعمرهن الإنجابي في عين الاعتبار؛ وخصوصاً لدن اختيارهن للشريك وبناء العائلة.

لعل الأمور لم تكن دوماً شديدة السوء، ولو أنها دأبت على البقاء قيد التعقيد والتشابك اللذين يسمان حياة البشر.

---

(١) J. Kluger - Stopping women's clock - TIME - September, 1997. Amesterdam.

(٢) S. Begaly «Human cloning?» «Newsweek» - March, 1997 london.

٢ ـ حبوب منع الحمل: تجربة ومنعطف

بين الخمسينات والثمانينات جرت تطورات هامة على صعيد الحركة النسوية، رافقتها نقلة نوعية في التقانة الإنجابية. والمهم أنه في مطلع الستينات سُوّقت حبوب منع الحمل على نطاق واسع، وراجت عالمياً حتى أصبح اسم «الحبة» مرادفاً شائعاً لها.

حبوب منع الحمل وما شابهها (مثل الهرمونات المديدة المفعول واللوالب) مكنت المرأة من فصل ممارستها لحقوقها الجنسية، عن الحمل. تلك مسألة جديرة بالنقاش.

مجمل النصوص والسلطات والأعراف قامت على ركيزتين: أولوية الرجل وإدماج الجنس بالزواج. لا عجب، إذن، أن تثير تلك الحبوب سجالات قوية، لكنها راجت دون أن تواجه معيقات تذكر، في الواقع.

ستينات القرن الحالي كانت فترة عاصفة في السياسة والاجتماع، وفي قضية المرأة بخاصة وهي التي استفادت إيجابياً من تلك المتغيّرات. تلك كانت حقبة الثورة الجنسية التي ما عاد أحد من علماء الاجتماع يشك في حدوثها، أقلّه في الغرب، والتي غيّرت في أسس العلاقة بين الجنسين. منذ ذلك الحين لم يَعُدْ الزواج محتماً ولا شكلاً وحيداً للعلاقة «التعاقدية» بين الرجل والمرأة.

في نفس الفترة انعطفت قضية المرأة صوب المرحلة النسوية (Feminism)؛ وهو ما ترك آثاراً في الاجتماع والفلسفة والفنون ومجمل الفكر، وقام نص النسوية على اعتبار المرأة نداً مساوياً للرجل كينونةً ووجوداً.

هذه الانعطافة غَيّرت العائلة من العائلة الممتدة، إلى العائلة ـ النواة (Nuclear Family). وترسخ اعتبار سن الزواج لدى المرأة كمؤشر على موقعها الاجتماعي، فهو يميل إلى الارتفاع مع تعزز مكانتها الفعلية في المجتمع.

لا بد من الإشارة إلى أن الستينات هي أيضاً مرحلة الدولة القوية ذات العطاءات والتقديمات الاجتماعية. في النموذج الاشتراكي كانت الدولة ترتكز على نظرية سياسية قوامها إعطاء الأولوية القصوى، نظرياً، للعدالة الاجتماعية والمساواة. أما في النموذج الرأسمالي، فإن دولة الستينات هي دولة الرفاه الاجتماعي وإزالة التمييز العنصري والحدب على الأقليات.

حتى في بلدان العالم الثالث، ظهرت الدولة القوية وإن خالطها تخلف واستبداد. ربما انطبق الوصف نفسه مع تفاوتات وازنة، على الدولة الناصرية، ونظام سي سي سيكو، وحكم سوكارنو ونهرو... الخ.

لعل الثورة الجنسية لم تضرب بقوة في بلدان العالم الثالث الذي شهد، حينها، تزايداً مُفْرطاً في الإعمار الحضري ترافق مع موجات كثيفة من الهجرة من الأرياف إلى المدن. هي تغييرات أعطت قضية المرأة بعض الدفع وقد انتشر استعمال حبوب منع الحمل في العالم الثالث، لكن لدعم خيار تحديد النسل من قبل الدولة والعائلة.

في مراجعة لورشة عمل دولية أدارتها منظمة الصحة العالمية حول المرأة، لاحظ المنتدون أن الموجة الثانية من وسائط السيطرة على الإنجاب لم تلق رواجاً في البلدان المتخلفة. مثال ذلك عدم الإقبال على حبوب «صباح اليوم التالي»، أي حبوب الـ RU464.

إذن، فضغوط الدولة والمجتمع هي التي كانت صاحبة الكلمة الفصل في العلاقة بين المرأة والتقانة الانجابية في بلدان العالم الثالث، ولم يكن الدافع الأساسي هو تَمَلّك النساء لقدرات أجسادهن أو لخياراتهن الإنسانية.

يجدر التنبه إلى أن التقانة الإنجابية التي لحظت دوماً ضرورة السيطرة على التكاثر لدى المرأة هي تقانة ذات وجهة ذكورية. فالنساء كُنّ موضع تطبيق وسائط التقانة (حبوب، لوالب... الخ) وهنّ اللواتي تحمّلن المخاطر الناجمة عنها كمثل سرطان الثدي، الإلتهابات الحوضية المزمنة، الجلطة الوريدية.. الخ. بينما ظل الرجال في مأمن مكين. تقارير منظمة الصحة العالمية تدعم القول بأن التقانة الإنجابية التي تستند إلى التحكم في قدرات الرجل لم تلق سوى رواج جزئي تماماً؛ كما في عدم شيوع قطع القناة الناقلة للمني (Vasectomy). واستنتاجاً، فإن العلم الإنجابي لم يُطاول الجسد الذكوري إلا بمقدار زيادة قدراته؛ على شاكلة تجميد المني مثلاً. لكنه أمر قابل للتعديل.

٣ ـ التقانة الإنجابية الجديدة: تحرر أم تحدٍّ؟

شهد العام ١٩٧٨ ولادة أول طفل أنبوب وحمل به عن طريق التلقيح الاصطناعي (In Vitro Fertilization). تلك تقانة إنجابية لم تن عن التقدم، فوصلت إلى إلقاح البويضة الواحدة عن طريق حيوان منوي واحد، والقدرة على تجميد الأجنة، وصولاً إلى تجميد بويضات الأنثى (Frozen Ova).

ومثل سابقة الوسائط، يقوم التلقيح الاصطناعي بالفصل بين الجنس والزواج والتكاثر؛ لكنه يمضي في ذلك الاتجاه خطوة أخرى وأبعد.

في التلقيح الاصطناعي لا تعود الممارسة الجنسية شرطاً لازماً للحمل الذي يتقلص أمره إلى لقاء خلايا جنسية (بويضة وحيوان منوي) في الأطباق المخبرية. هذا إشكال أولي قوامه التباس الحرية مع الإرباك الإنساني. الإشكال الثاني هو فصل إلقاح الأنثى

عن حملها. فالبويضة الملقحة إصطناعياً في الأنابيب يمكن أن يحملها أي رحم لأي أنثى قادرة على الحمل، وليس بالضرورة الأنثى التي أعطت البويضة.

نشأ وضع لم تعرفه الإنسانية قبلاً. في العام ١٩٨٦ دفعت إحدى الأسر مبلغاً من المال إلى ماري بيث وايتهد مقابل قيامها بـ«حمل» بويضة الزوجة التي لقحها الزوج. حملت ماري بيث الطفل M إلى أن وضعته. لكنها أرادت أن تكون «أماً» في التربية كما كانت «أماً» في الحمل، رغم أنها لم تكن «أماً» في التشكيل الجيني (الوراثي) للطفل. كانت ماري بيث بدون أطفال وأثارت قضيتها الرأي العام الذي جوبه بسؤال عن الأمومة. من هي الأم: التي تعطي بويضة إلى مختبر أم تلك التي تحمل الجنين في رحمها وتعطيه الحياة؟

في النهاية فشلت ماري بيث وايتهد في الاحتفاظ بالطفل؛ والعنصر المالي كان جزءاً من الجدال داخل المحاكم. أما في صفوف الحركة النسوية، فثمة مصطلحان نجما عن المسألة «الأمومة البديلة» (Serrogat Motherhood) و«النسوية الأمومية» (Maternal Feminison) وقد أثارت «الأمومة البديلة» قلقاً حول بروز سوق للأرحام النسوية، وبخاصة بين الأفقر مِن النساء. كأنه سوق نخاسة عصري مِن المُسْتَنْزَفات اجتماعياً، مما يجعل الأمر فائق الإستفزاز. ذاك صراع النسوة، هن أطرافه وموضعه في آن؛ لذا تصعب إقامة خطوط الفصل فيه.

هل ستُقْدِم الشركات مستقبلاً على جعل استئجار الأرحام سوقاً خدماتية؟ ماذا لو قسنا الأمر على الأعضاء البديلة الآخذة في التحول تدريجياً إلى سوق فعلية، وأحياناً شديدة القسوة مع تزايد الميل إلى استعمال ا أعضاء الأطفال والأجنة؟

إن اتجاه «النسوية الأمومية» داخل الحركة النسوية يرى في الحمل والإنجاب جزءاً أصيلاً من مفهوم الأمومة. ولا يلقى اعتراضاً في حالات العقم أما ما عدا ذلك، فالأمر مَحَطّ خلاف مفهومي. فهل من موجبات الأمومة أن تحمل المرأة وتلد؟ هل الأمومة، في المقابل، هي مجرد إعطاء البويضات؟ هل هي الرعاية والتربية بعد الوضع؟ لعل المرأة التي تعطي بويضتها طوعاً لتلقح من ذكر تربطها معه علاقة إنسانية وطيدة، ثم إنها تقوم بتربية الطفل، تُعَدُّ نموذجاً لمن لديها سند قوي لأمومتها ـ حتى لو لم تقم بالحمل والإنجاب ـ لكن للمخاوف مصادر شتى. فإمكانية الاستثمار الربحي، وكذلك الإكراه والضغوط، يُمكن أن تعكس مجرى الأمور. عندها ربما تستهدف المرأة التي قد تُكْرَه على إعطاء بويضاتها لقاء مقابل ما؛ سواء أكان الأمر إذعاناً لضغوط وسلطات أو

انخراطاً في معطيات السوق. الأمر عينُه تلوح أخيلته بقوة مع التقانة الأكثر حداثة وصولاً إلى تجميد البويضات.

وهكذا تترافق انعطافة الحركة النسوية نحو مرحلة الجندر، مع هذه الأجواء التي يبدو أنها تزداد تعقيداً مع التطور العلمي. في العام ١٩٨٤ ولد في أستراليا أول طفل جاء من جنين مجمد تمت إعادة «تسخينه» ثم زرعه في رحم أمه. إن تقانة الأجنة المجمدة تعطي المرأة نظرياً فرصة مساوية للرجل تجاه قرار الإنجاب، ويتيح لها مواصلة السعي نحو فصل الجنس عن الإنجاب والزواج، وإلغاء اللقاء الجسدي كشرط للحمل. لكن ذلك لن يمنع حصول إرباكات. أولها أن نجاح التقنية لم يتجاوز حتى الآن نسبة ال ٢٥٪، مما يعطيها طابع التجريب على المرأة والجنين؛ وذلك موضع نقاش كما لا يخفى. وأهم من ذلك حصول نزاع بين الرجل والمرأة حول قرار إعادة تسخين الجنين وإطلاق عملية الحصول على طفل. والنزاع حدث فعلاً في قضية اشتهرت باسم «دايفس ضد دايفس»؛ وملخصها أن ماري سو دايفس تزوجت دايفس جونيور وقررا إلقاح بويضة وتجميد الجنين في انتظار تحسن الأحوال. لكنهما انفصلا.

لاحقاً أرادت ماري سو، وقد أضحت وحيدة، أن تُنجب عبر تسخين جنين«ها» المجمد وزرعه في رحمها. لكن زوجها السابق أبى، إذ رأى في الأمر تجاوزاً لحقوقه المساوية في نفس الجنين. الطريف أن دايفس جونيور ساق دعاوى «نسوية» في دفاعه عن حقوقه الذكورية، ومن ضمنها الحق في الإجهاض، وهو ما آل إليه الأمر على أية حال. القضية أشّرت على إمكانية تحوّل الأجنة المجمدة إلى سوق كبيرة والأهم أن تقانة الأجنة المجمدة والنزاع حول القرارات المتصلة بها، يثير بقوة مسألة هامة حول العلاقة بين الجنين وأمه في الهوية والوجود، وكذلك الحقوق المتبادلة لكل منهما وحدودها. لكنه نقاش متشعب لا يتسع المجال لسوقه في هذا المقام.

في العام ١٩٩٧ تمكّن العلماء في أحد مراكز التقانة الإنجابية في أتلانتا (أميركا) من تجميد بويضات نسوية ومن إعادة تسخينها، ثم تلقيحها وزرعها في الرحم. وجاءت الولادة الأولى بعد أشهر من استيلاد النعجة دوللي، وأدت إلى إنجاب توأمين. لكن نسبة نجاح هذه التقانة لا تزيد عن ٨,٦٪ فقط، أي أنها تكاد أن تكون تجريباً كاملاً. وقد أقنع المركز المذكور، المرأة التي حملت من بويضة مجمدة، بأنها ستحصل على خدمات المركز الطبي مجاناً مقابل مشاركتها في التجربة. إنه مثل واضح على مدى وكيفية الضغوط التي ربما أضحت النساء أكثر تعرضاً لها، وتهدف إلى إجبارهن على إعطاء أجسادهن للتجربة، مما يوهن حجة «الموافقة العليمة» مُجددا. إن السيناريو الأبوكالبسي لتقانة البويضات

المجمدة يكاد يشف لكل مراقب عن سوق واسعة لبويضات النساء وإذا أضيف إليه عنصر استئجار الأرحام، قفز مشهد مروع للعبودية النسوية ترعاه التقانة الحديثة.

هل ندفع في الكابوس قدما إلى القول بإمكانية استئصال وبيع مبيضات المراهقات مثلاً؟ أو حتى الجثث حديثة الوفاة؟ وماذا عن أثر الأموال في هذه الأسور؟ سيزداد الأمر سوءاً إذا انضافت إليها الأبعاد السلبية للانتقاء الجيني. ربما سنصل إلى أبعد من مجرد تسلط نازي: حمل مأجور وأبناء بحسب رغبة ومواصفات من لديه النفوذ والأموال؛ وتَشَكُّل نخب مُصطفاة جينياً يحملنها من سَيَكُنّ قيد الإنحدار بفعل الأثر المتشابك للتطور السريع للعلم مقابل ضعف أو غياب الإرادة والمفاهيم الحضارية والإنسانية.

ذلك سيناريو احتمالي لتسلط يبتدىء بالهيمنة على مقدرات جسد المرأة ليسير قدماً صوب إحكام القبضة، وبواسطة العلم، على مسار الجنس البشري بأكلمه.

٤ ـ الاستنساخ كخيار إنجابي بشري

في شباط ١٩٩٧ تمكّن العالم البيولوجي الأسكتلندي د. أيان ويلموث، من استيلاد حيوان ثديّ (نعجة) عن طريق غير مألوف بل لم يشهد له تاريخ التكاثر البيولوجي في الثدييات مثيلاً. كانت الوسيلة الموصوفة هي الاستنساخ (cloning) من خلايا جسمية (Somatic)، أي خلايا غير جنسية لا هي البويضة ولا المني. الخلايا التي استُخدمت هي خلايا عادية لكائن قطع شوطاً من عمره، وبعد أن اختتم كافة مراحل التطور الرحمي؛ لذا توصف هذه الخلايا بأنها «بالغة». دوللي جاءت نتيجة استنساخ خلايا جسمية بالغة، هي خلايا ضرع أمها[١].

إن الصفات الأربع الرئيسية التي تُميِّز الاستنساخ عن التلاقح الجنسي الكامل هي:

أ ـ استخدام خلايا الجسم لا خلايا الجنس.

ب ـ استعمال خلايا متطورة أُخذت من عضو كامل التشكل (الضرع في هذه الحالة)؛ ولم تُؤخذ خلايا في مرحلة جنينية.

جـ ـ إن كائناً واحداً يكفي لإنجاب المخلوق القادم. حتى في التلقيح الاصطناعي الأنبوبي، يلزم العملية خلايا تأتي من كائنين. أما في الاستنتساخ فإن خلية واحدة، من كائن واحد، تكفي.

Sد ـ أحد الجنسين يفي لأداء غرض التكاثر ولا ضرورة مُحَتّمة لإسهام مشترك من

(١) A collection of material about cloning from the Internet. March .1997.

الجنسين. صحيح أن ثمة بويضة استُخْدِمت لحضن الجنين المُسْتَنْسَخْ، لكن دورها اقتصر (تقريباً) على إعطاء الغذاء مما يفتح الباب واسعاً أمام إمكانية الاستغناء عن ذلك الحضن.

الاستنساخ فيه فَصْلٌ بين الجنس والتلاقح والحمل. بل وأكثر. إنه أقرب إلى الاستغناء عن الحاجة إلى الشريك الآخر كلياً، في عملية التلاقح. إنه التكاثر بغير الجنس ومفهومه وغاياته وأدواته وأطرافه بل وحتى خلاياه الأولى. وباختصار فالإستنساخ هو تكاثر لا جنسي. وربما كان فك الارتباط هذا مدخلاً إلى مزيد من الحرية الإنسانية. وهو يَعِدُ بأن لا يكون للجنس وظيفة إنجاب الأطفال، وإنما تتكرس وظيفته في ما يفكر فيه البشر ويحسون ويكتبون في متناقل آدابهم. يَخْلُصُ الجنس إلى كونه وصولاً إلى الآخر عبر صفات الإنسان المفكر، مثل المشاعر والرغبات والاستيهامات والأشواق ومساعي تحقيق الذات في العلاقة مع «الآخر»!

هل سيغدو الاستنساخ خلاصاً للجنس عبر خُلوصه من الغايات والمهمات الأخرى الناشئة عن قيود البيولوجيا؟ ذلك شأن لم يتضح كُنهُه بعد، والأرجح أن اعتماد الاستنساخ كخيار إنجابي في السلالة، يحتاج إلى خيارات أعمق في أنماط عيش البشر وعلاقات الجنسين. كما أنه يطرح أسئلة عميقة حول مكونات الهوية الجنسية للإنسان، (Asexuel) في المعنى البيولوجي المحض؛ أي كما هو الحال في الجراثيم والفطريات وبعض أنواع الهلام والطحالب، في منطق القوانين المُسْتَقَرّة لبيولوجيا الأنواع الحية ومنذ مئات ملايين السنين. أما في ما هو أعلى من السلالات المذكورة آنفاً ولو بقليل، فلا يوجد تكاثر لا جنسي. ذلك يصح فقط في النبات كما في أنواع الحيوانات والإنسان. وقد يصح التساؤل، في الإطار البيولوجي، حول مدى الصلاحية البيولوجية، في المدى القريب والبعيد، لهذه الوسيلة التكاثرية التي لم يتم اختبارها تاريخياً. أما كتقانة إنجابية، فيبدو الاستنساخ وكأنه «فصل الفراق والطلاق» في الرواية المزمنة، ذات العنوان: «فك الارتباط بين الجنس والتكاثر».

ما لا يعدم الدلالة أن الفريق البيولوجي الذي استنسخ دوللي، إنما كان يعمل لدى شركة صغيرة نسبياً للأدوية (PPL). كانوا في صدد استيلاد نعاج يتيح لها تركيبها الجيني أن تدر حليباً فيه أدوية لبعض الأمراض كأنه عود على بدء هذه الدراسة، القول بأن ثمة فريقاً بيولوجياً خطط لمسعى التلاعب في التركيب الجيني لإحدى المخلوقات الثديية (التي ينتمي إليها البشر) توخياً لتوليد أنسال لها تركيب جيني تَمَّ انتقاؤه مسبقاً وإرادياً عبر مواصفات حددتها الشركات ومصالح المال.

ماذا عن الغد؟ إذا كانت شركة صغيرة للأدوية قد وصلت في أمر اليوجينيا والتقانة

الإنجابية إلى هذا الحد، فكيف إذا انفسح المجال أمام عمالقة الشركات، خصوصاً في زمن العولمة؟ وكيف إذا انفتح سوق مداه كل الأرض؟

خلاصات عامة: البيولوجيا والجندر

يمَثّل جاري التطور في العلم البيولوجي، وخصوصاً مشروع الجينوم والمسوح الجينية والتقانات الإنجابية، قفزات في تكنولوجيا وثيقة الصلة بالمرأة، جسداً وكينونةً. غنيّ عن التعريف أن التكنولوجيا هي إحلال لشأن ناجم عن عقل وإرادة الإنسان محل ما هو «طبيعي». لذا لا يصمد التذرع بهذا «الطبيعي» أثناء مناقشة شؤون تطور العلوم.

إنها ليست المرة الأولى التي تتفاعل فيها قضية المرأة مع معطيات مستجدة في علم الوراثة والجينات. ربما الجديد هو ضخامة التطور بل القفزة النوعية الهائلة الحاصلة فيه، وحدوث متغيرات في السياسة والفلسفة، ودخول التطور العلمي (وربما الحضاري) مرحلة المعلوماتية، واتجاه القضية النسوية إلى مفهوم الجندر.

تلك صورة متشابكة تثير الحذر والمخاوف، مثل الخوف من انبعاث اليوجينيا تحت مُسَميات جديدة، وتحويل أجساد النساء إلى سوق توظيف واستثمار.. إلخ. كما أنها تبعث على التفاؤل، إذ تعطي المرأة مزيداً من التحكم بجسدها وقدراتها وخياراتها الاجتماعية، كما في حفظ الأجنة وتجميد البويضات، على سبيل المثال. بعض التطورات ما زال جنينيا يصعب التنبؤ حول مساره، كما هو شأن الاستنساخ. لكن مسار العلم تحدده قوى متعددة في الدولة والاجتماع والاقتصاد والسياسية. ولقد حاوَلَتْ هذه الدراسة أن تعطي بعض الشواهد على ما سبق من قول. في هذا الإطار تغدو الحركة النسوية بصدد إعادة تحديد وتعريف نفسها، من خلال سياق الجندر الذي هو محاولة لإعادة تعريف الأشياء حول المرأة.

ولعل الأثر المتزايد لوطأة العلم وتقدمه يفرض نفسه على الحركة النسوية بمعنى ضرورة الخوض في مستجدات العلم وتقنياته وآلياته حتى لو حفز العلم قضية المرأة صوب أفق جديد، فإن شيئاً أو أحداً لن يستطيع الحلول محل نهوض المرأة نفسها بقضيتها، وإلا فستُساق إلى ما هو أسوأ. الأمر، إذن، موضع صراع.

ملاحظة:

اعتمدت هذه الدراسة بكثافة على مواد من شبكة الأنترنت، حيث يتعذر إيراد الشكل العادي من الإشارة إلى المصدر، نظراً إلى أن المواد مكتوبة باللغة الرقمية، خصوصاً على شكل ملفات ASCI.